كالدابة والضيفة حملت يمينه عليه فلو حلف لا يركب دابة فيمينه على الفعل
والبغال والحمير وان حلف لا يشم الريحان فيمينه على الفارسي والسلوفي
اللحم المشوي وان حلف لا يطأ امرأة حنث بجماعها وان حلف لا يطأ امة
حنث بدخولها كيف ما كان وان حلف لا يأكل لحما ولا رأسا ولا بيضا فيمينه
على كل لحم حيوان ورأسه وبيضه والادم كل ما جرت العادة بأكل الخبز به من
مائع وجامد كاللحم والبيض والملح والجبن والزيتون وان حلف لا يسكن
دارا بيتا او ما يسمى مسكنا فان سكنها قاما قام بها بعد ما امكنه الخروج
منها حنث وان قام لنقل متاعه او كان ليلا فاقام حتى يصبح او خاف على
نفسه فاقام حتى امن لم يحنث **باب كفارة اليمين** وكفارتها اطعام
عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وهو مخير في تقديم الكفارة على الحنث وتأ
خيرها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها
خيرا منها فليكفر عن يمينه والبيان الذي هو خير منها وروي فاليات
الذي هو خير وليكفر عن يمينه ويجزي في الكسوة ما تجوز الصلاة
فيه للرجل ثوب والمرأة درع وخمار ويجزي ان يطعم خمسة مساكين
ويكسو خمسة ولو اعتق نصف رقبة او اطعم خمسة مساكين او كساهم
او اعتق نصف عبدين لم يجزه ولا يكفر العبد الا بالصيام ويكفر بالصوم
من لم يجد ما يكفر به فاضلا عن قوته وقوت عياله وقضاء دينه والمكاتب
ان يبيع في ذلك شيأ يحتاج اليه لمن مسكن وخادم وأثاث وكتب لنيته وصناعة
يتمثل بثمنها المحتاج اليه ومن يسر بعد عسر وجبت عليه في الصوم كما يلزمه الانتقال
عنه ومن لم يجد الا مسكينا واحدا رد عليه عشرة ايام **باب الجنايات**

القتل بغير حق ينقسم ثلاثة اقسام احدها العمد المحض وهو ان يقتله
بمحدد او فعل يغلب على الظن انه يقتله كضربه بمثقل كبير او بكبير صغير
او الغائه في ماء او نار او خنقه او تغريقه او سقيه سما او
الشهادة عليه زورا بما يوجب قتله او الحكم عليه به ونحو هذا
صدا عما يكون المقتول ادميا معصوما فهذا يتخير الولي فيه بين
القود والدية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيل فهو
بخير النظرين اما ان يقتل واما ان يفدي وان صالح القاتل عن القود
بأكثر من الدية جاز الثاني شبه العمد وهو ان يتعمد الجناية عليه
بما لا يقتله غالبا فلا قود فيه والديه على العاقلة الثالث الخطأ و
هو على ضربين احدهما ان يفعل ما لا يريد لمقتول فيفضي
الى قتله او يتسبب الى قتله بحفر بئر او نحوه وقتل النائم والمغمى
عليه والمجنون كعمده حكم شبه العمد النوع الثاني ان يقتل مسلما
في دار الحرب يظنه حربيا او يقصد رمي صف الكفار فيصيب مسلما
فعليه كفارة بلا دية لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة **باب شروط وجوب**
القصاص واستيفائه وشروط لوجوبه اربعة شروط احدها ان
يكون القاتل مكلفا فاما الصبي والمجنون فلا قصاص عليهما الثاني كون
المقتول ادميا معصوما فان كان حربيا او مرتدا او قاتلا في المحاربة
او مزانيا محصنا او قتله دفاعا عن نفسه او ماله او حرمته فلا ضمان فيه
الثالث كون المقتول مكافئا للقاتل فيقتل الحر المسلم بالحر المسلم ذكرا كان او انثى
ولا يقتل حر بعبد ولا مسلم بكافر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل
مسلم بكافر ويقتل الذمي بالذمي والمسلم ويقتل العبد بالعبد والحر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)